

ولم يكتف الأستاذ الجليل بهذا القدر من التصوير حتى أضاف إلى ذلك قوله في ص 111: " وبعض الشيعة خلطوا بهذه الآراء آراء اجتماعية خطيرة مفسدة للنسل هادمة للأديان، فاستحلوا الخمر والميتة ونكاح المحارم، وتأولوا قوله تعالى " ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا وإِ يحب المحسنين" وزعموا ان ما في القرآن من تحريم الميتة ولحم الخنزير كناية عن قوم يلزم بغضهم مثل ابي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وكل ما في القرآن من الفرائض التي أمر اِ كناية عن يلزم موالاتهم مثل علي والحسن والحسين وأولادهم.

فمن هذه الفرقة - يا أستاذ - التي ترى مثل القول المنكر المخالف للقرآن الكريم، والمنافي لتعاليم الأديان كافة ؟

إن الشيعة لا تجيز الاجتهاد في مقابل النص، فالآية الصريحة لا يجوز صرفها عن ظاهرها، ولا تحريفها عن موضعها، وقد أجمعت كلمتها على تحريم ما حرم اِ تعالى، وتحليل ما حلل في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل، وأما نكاح المحارم فانه أمر لا يقول به من له عرق ينبض بالشهامة والمروءة من بني الإنسان، والشيعة التي لا تأخذ بالقياس - لأنها ترى أن دين اِ لا يقاس بالعقول - لا تذهب إلى هذا الرأي الفاسد الذي لا ينطبق على قواعد الفقهية وأصولها العملية، وكان الأحرى بالأستاذ أن يتجنب هذه الأقوال التي لا تليق بباحث له عمله وأدبه واطلاعه.

إن خصوم الشيعة قد أضافوا إليها فرقا لا وجود لها، ونسبوا إليها أقوالا لا صحة لنسبتها، على أن تلك الفرق الضالة التي ليست من الشيعة في شئ قد بادت واضمحت، فلا معنى لبعثها من جديد.

ننفيهم عنا ولسنا منهم ***** ولا هم منا ولا نرضاهم

وقد عرضت مفصلا إلى هذه الفرق في كتابي " الشيعة " عند مناقشتي لأقوال الأستاذ الدكتور أحمد أمكين بك وكنت أظن أن تلك الضجة التي حدثت حول